

وصفوا برنامج (شريك) بقاطرة التحول الجديدة.. اقتصاديون: 5 تريليون ريال تنعش القطاع الخاص وتطلق مرحلة نمو تاريخية

أكد عدد من الاقتصاديين والخبراء أن برنامج (شريك السعودية) الذي أطلقه ولي العهد الأمين، سيكون قاطرة نمو جديدة للاقتصاد الوطني، ومرحلة تاريخية فارقة لقطاع الأعمال الذي يشهد مجموعة كبيرة من مبادرات الدعم والتحفيز غير مسبوقة، وسيفتح آفاق أوسع للنجاح والحيوية والقوة في السنوات المقبلة، من خلال توفير مئات الآلاف من الفرص الوظيفية، واستثمار أكثر من 5 تريليون ريال في السوق المحلي.

وقال الاقتصادي الدكتور محمد ابو الجدائل "لا يمر أسبوع بالمملكة إلا مع برنامج مبتكر أو مبادرة خلاقة، حيث بات السعودية يشعرون بدماء جديدة وإرادة قوية تقودهم نحو التغيير والتطور، ويأتي برنامج برنامج شريك السعودية ليقدم صورة متكاملة لدعم الشركات المحلية، وتمكينها للوصول إلى استثمارات محلية تصل إلى 5 تريليونات ريال في 2030 وتوفير مئات الآلاف من الوظائف، مما يؤكد ان رؤيتنا ليست حبر على ورق، لكنها واقع يتحقق ويكبر يوما وراء الآخر أمام أعيننا".

وشدد على أن الأمير محمد بن سلمان "يحفظه الله"، استطاع أن يستنفر كل الطاقات الكامنة داخل الانسان السعودي، ونجح في أن يخرج أفضل الابداعات السعودية في التخطيط والاعداد والتنفيذ، في جميع القطاعات، عبر برامج ومشروعات ومبادرات تخدم المواطن السعودي وتحقق رفاهيته، وتدعم الاقتصاد الوطني، وتقود عملية التحول التاريخية التي نعيشها، وقد جاء برنامج (شريك) معبراً عن طموحات القطاع الخاص الذي بات على المحك من خلال استثمارات ضخمة، وفرص واعدة تنتظره، وعملية دعم غير مسبوقة.

مرحلة تاريخية

ويرى رجل الاعمال ابراهيم عبدالاله دشيصة أن الاقتصاد السعودي بشكل عام والقطاع الخاص على وجه الخصوص يعيش اعتباراً من اليوم مرحلة تاريخية جديدة، أفق أوسع للنجاح.. والتطور.. والنمو.. والحيوية.. والقوة، بعدما أعلن سمو ولي العهد الأمين أن اجمالي الاستثمارات التي سيتم ضخها في السوق المحلي خلال السنوات التسع المقبلة ستصل إلى 12 تريليون ريال، علاوة على الشراكة الحقيقية والعميقة التي ستجمع القطاعين العام والخاص، والتي لن تكون مجرد حبراً على الورق، أو من خلال قطاعات معينة، فهناك أكثر من 20 قطاع سوف تشهد انتعاشة كبيرة وتستفيد من المبادرة الجديدة، التي ستشهد ضخ 3 مليار ريال من قبل صندوق الاستثمارات العامة عبر هذا البرنامج القوي والطموح.

ولفت إلى الأهداف الكبيرة التي حددها سمو ولي العهد عبر البرنامج والتي تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الاقتصاد الوطني، وإطلاق استثمارات القطاع الخاص والاستثمارات المتراكمة عبر كل محاور الاقتصاد الوطني، لتبلغ 5 تريليونات ريال بحلول عام 2030، إضافة ما يصل إلى 2 تريليون ريال للناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2025، وتسريع الخطط الاستثمارية للشركات الكبرى، دعم النمو المستدام لاقتصاد المملكة، وتعظيم مرونة اقتصاد المملكة عبر إطلاق مشاريع حيوية تسهم في تنمية القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

تحالفات جديدة

وأوضح المستشار القانوني هاني محمد الجفري أن الشروط التي وضعها برنامج (شريك) للاستفادة من خدماته محفزة وداعمة للشركات الكبرى، حيث تشدد على ضرورة أن تستثمر كل شركة 20 مليار ريال على مدى العقد المقبل، وكذلك القدرة على استثمار 400 مليون ريال في كل مشروع إضافي، لامتلاك المؤهلات اللازمة للحصول على دعم البرنامج، مما يعني أنها ستعظم الاستثمارات وستزيد الفرص الموجودة في السوق المحلي، وبالتالي ستدفع هذه الشركات الراغبة في الاستفادة من دعم البرنامج إلى زيادة استثماراتها واثاحة فرص عمل جديدة للشباب وفتيات الوطن، مما يعني تحقيق سلسلة طويلة من العوائد المباشرة وغير المباشرة، خصوصاً أن أغلب هذه الشركات تسعى للشراكة مع صندوق الاستثمارات العامة السعودي الذي يعد أكبر الصناديق في منطقة الشرق الأوسط.

ولفت إلى أن الفائدة لن تعود على الشركات الكبرى والعلاقة المؤهلة في الوقت الحالي للاستفادة من شريك، وهي 50 شركة تقريباً، لكنها ستعود بالنفع أيضاً على الشركات والمؤسسات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث أن ضخ هذه الاستثمارات الكبيرة سيفحر السوق على النمو، وسيصنع فرصاً استثنائية للجميع، وسيدفع لإقامة تحالفات كبيرة بين هذه الشركات للإندماج في كيانات كبيرة، قادرة على المنافسة والوفاء بإستثمارات كبيرة تستحق من خلالها دعم البرنامج، مؤكداً أن البرنامج ووفق الخطة المعلن عنها سيسهم في تمكين الشركات الكبرى من زيادة أهدافها الاستثمارية بما يزيد على خططها الحالية بمعدل 50%.